مضامين الدبلوماسية الأمنية للجزائر و انعكاسها على إدارة التهديدات الجديدة بالساحل الافريقي

The implications of Algeria's security diplomacy and its impact on managing new threats in the African Sahel



نصير خلفة [1*])

[1]جامعة ابن خلدون تيارت، (الجزائر)

مخبر البحث والاستشراف في الدراسات السياسية المقارنة

nasir.khalfa@univ-tiaret.dz

تاريخ الارسال: 2024/10/08 تاريخ القبول: 2025/05/29 تاريخ النشر:2025/06/04

ملخص: *تتناول الدراسة تحليل أهم مضامين الدبلوماسية الامنية لسياسة الجزائر الخارجية، من خلال مناقشة والتعمق في مدى نجاعة الاستراتيجيات الامنية للجزائر في إدارة التهديدات الجديدة بالقارة الافريقية او فشلها خاصة بالنسبة لدول الجوار الإقليمي بالساحل والتي لها انعكاس مباشر على الامن القومي والوطني، اضافة الى التطرق لأبعاد المبادرات الامنية بالمنطقة جنوب الصحراء والساحل خاصة على مستوى هيئات الاتحاد الافريقي ومنظمة الامم المتحدة انطلاقا من تفعيل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ودعم قضايا التحرر بالمستعمرات الافريقية والتي ساهمت في حل العديد من النزاعات بين الدول الافريقية، وبالتالي تهدف الدراسة لتسليط الضوء على قضايا الصراعات الاثنية والقبلية و ازمات الفشل الدولاتي بأفريقيا، وكذا حالات الضعف الأمني والانهيار الاقتصادي و الاجتماعي، اضافة تفاقم ظواهر الجريمة المنظمة و الهجرة غير الشرعية والارهاب العابر للحدود.*

الكلمات المفتاحية: *الدبلوماسية؛ الامنية؛ التهديدات؛ ادارة؛ الجزائر؛ الساحل؛ الافريقي.*

***Abstract**: The study deals with analyzing the most important contents of security diplomacy in Algeria's foreign policy, through discussing and delving into the effectiveness of Algeria's security strategies in managing new threats in the African continent or their failure, especially for the countries of the regional neighborhood in the Sahel, which have a direct impact on national and national security, in addition to addressing the dimensions of security initiatives in the sub-Saharan and Sahel region, especially at the level of the African Union and the United Nations organizations, based on activating the principles of non-interference in the internal affairs of countries and supporting liberation issues in African colonies, which contributed to resolving many conflicts between African countries. Therefore, the study aims to shed light on issues of ethnic and tribal conflicts and crises of state failure in Africa, as well as cases of security weakness and economic and social collapse, in addition to the exacerbation of the phenomena of organized crime, illegal immigration and cross-border terrorism.*

***key words:** Diplomacy; Security; Threats; Management; Algeria; Sahel; Africa*

* نصير خلفة.

مقدّمة:

شكلت التحولات العالمية الكبرى التي حصلت بنهاية الحرب الباردة بروز العديد من ادبيات الدراسات السياسية التي تعنى بموضوع الدبلوماسية وإدارة النزاعات في العلاقات الدولية، وقد زاد الاهتمام بهذه المواضيع خاصة على مستوى مراكز البحث والتفكير مثل معهد الدبلوماسية المتعددة المسارات (IMTD) بالولايات المتحدة الامريكية سنة 1992، والذي يهتم بالصراعات العرقية وكيفية ادارتها، ضمن دبلوماسية متعددة الأطراف وكذا الدبلوماسية الرسمية في حل النزاعات.

لقد شكلت التهديدات الامنية الجديدة بالقارة الافريقية بصفة عامة ومنطقة الساحل الافريقي بصفة خاصة أهمية قصوى خاصة بالنسبة لدول الجوار الإقليمي لدول شمال افريقيا، وتعتبر الجزائر من بين اكثر الدول تأثرا بإفرازات هذه التهديدات، وذلك لانعكاسها المباشر على امنها القومي والوطني داخليا وحتى خارجيا، كما تدخل ضمن شواغل صانع القرار في الجزائر وفي دوائر اهتمام العقيدة الأمنية للسياسة الخارجية، فدول منطقة الساحل الافريقي والصحراء تعاني العجز في تسيير شؤونها الداخلية، خاصة في انعكاس العديد من الازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تُهدد كيان الدولة الوطنية والقومية، فمع تفاقم ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وانتشار الجريمة المنظمة، وازدياد التنظيمات الارهابية، إضافة الى التدهور البيئي، وهو ما انعكس مباشرة على امن الجزائر الحدودي.

فالجزائر ومنذ استقلالها تبنت سياسية خارجية تقوم بالدرجة الأولى على تحقيق أهدافها وخدمة مصالحها الوطنية وحسب ما تقتضيه توجهاتها المجتمعية وامنها الوطني، فقد لعبت أدوارا مهمة في إدارة العديد من النزاعات في افريقيا، وكذا مساعدتها على تخطي العديد من الازمات خاصة في مراحلها الانتقالية وفي إطار دبلوماسية تقوم على الحوار المتبادل ودعم التحرر ضد الاستعمار، إذا وعلى ضوء هذه الحركية تمحورت إشكالية الدراسة حول السؤال المركزي التالي:

إلى أي مدى تُساهم مضامين الدبلوماسية الامنية للجزائر في إدارة التهديدات بمنطقة الساحل الافريقي؟

ضمن هذه الإشكالية تندرج مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

1. لماذا تشكل التهديدات الأمنية بدول الساحل الافريقي تهديدا حقيقيا ومباشرا للدوائر الجيوسياسية والأمنية للجزائر؟
2. هل تمثل مقاربات الدبلوماسية الاقتصادية والامنية التي تقدمها الجزائر إطار وبعدا استراتيجيا مهما لحل معضلات دول الساحل الافريقي؟

إن محاولة الإجابة عن التساؤلات السالفة الذكر، يقتضي طرح الفرضية التالية:

- كلما زاد تفعيل اليات الدبلوماسية الامنية بمختلف أشكالها وأنواعها كلما تمكنت الجزائر من إدارة مسارات النزاعات والتهديدات بمنطقة الساحل الافريقي.

- تكتسي الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية التي توظفها الجزائر بدول الجوار الإقليمي للساحل والصحراء دوراً بارزاً في مجابهة التهديدات الأمنية وتحقيق الاستقرار السياسي بالمنطقة.

أهمية الدراسة

تأتي اهمية الدراسة في تسليط الضوء على واقع الدبلوماسية الأمنية للجزائر ودورها في الحد ومجابهة التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الافريقي، وذلك من خلال مناقشة وتحليل ابعادها ومدى تأثيرها في حل العديد من النزاعات والصراعات على مستوى دور الجوار الاقليمي الافريقي.

منهج التحليل المعتمد،

تم الاعتماد على العديد من المناهج ولعل أهمها **المنهج الوصفي** الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بدراسة الظواهر الاجتماعية والسياسية، والغرض من توظيفه هو توضيح هذه الظواهر وتفسيرها ومحاولة إيجاد حلول للإشكاليات التي تطرحها، وتعتبر ظاهرة تفاقم التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل من الظواهر التي يجب تشخيصها والتعمق في دراستها، كما تم استخدام **المنهج التاريخي** الذي يُعد من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الدولية، بسبب أن العلاقات الدولية المعاصرة لها جذورها وامتداداتها التاريخية السابقة، والهدف من توظيفه سرد الحقائق التاريخية وتفسيرها بناءا على المصادر المادية واللامادية وبالتالي الاستفادة من هذا المنهج في اختبار الفروض والتنبؤ بالواقع المعاصر وتم الاعتماد عليه بغرض فهم وتحليل الأسباب الحقيقة الكامنة وراء تفاقم التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل الافريقي، كما كان الغرض من توظيف هذا المنهج أيضا تتبع مسار السياسة الخارجية الجزائرية ودورها في مجابهة والحد من تفاقم المعضلات الأمنية بالمنطقة، وكذا دراسة تطور العلاقات التاريخية والسياسية بين الجزائر وقارة افريقيا بهدف الإحاطة بكل الجوانب التاريخية والسياسية والاقتصادية ، فالجزائر كدولة محورية ومن خلال دبلوماسيتها الواقعية استفادة من التجارب السابقة في ادارتها لمختلف النزاعات بالقارة الافريقية خاصة في تفعيل مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وكذا الإدارة السلمية لحل النزاعات.

كما تم توظيف **المنهج المقارن** الذي يعنى بتقصي نقاط التشابه أو الاختلاف بين الوحدات السياسية، وقد تم اعتماده لمقارنة توجهات السياسة الخارجية الجزائرية بمنطقة الساحل الافريقي وفي مقارنة أهم الاليات والاستراتيجيات الناجحة في مجابهة التهديدات الأمنية خاصة في مقارنة تبني المقاربات الأمنية والعسكرية في إدارة التهديدات الأمنية بالمنطقة او توظيف الدبلوماسية الاقتصادية والتنموية والإنسانية لحل معضلات الدول الإفريقية و دول الجوار الاقليمي.

تقسيمات الدراسة:

قسمت الدراسة إلى ثلاث محاور أساسية، المحور الأول تحت عنوان: الدبلوماسية وإدارة النزاعات: تأصيل معرفي ونظري ، المحور الثاني بعنوان الأهمية التاريخية والجيوسياسية لمنطقة الساحل الافريقي وفي المحور الثالث تم تسليط الضوء على طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الافريقي، أما المحور الرابع فكان تحت عنوان آليات الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية ودورها في إدارة التهديدات الأمنية بالساحل الافريقي.

1. الدبلوماسية وإدارة التهديدات: تأصيل معرفي ونظري

تُعد الدبلوماسية أداة أساسية في تنظيم العلاقات الدولية وتسوية النزاعات بوسائل سلمية، وهي فن إدارة الحوار والتفاوض بين الدول والمنظمات لتحقيق المصالح المشتركة وتفادي التصعيد، كما تشتمل على مختلف أشكال التواصل الرسمي وغير الرسمي بين الفاعلين الدوليين، فهي تشمل كل الآليات والوسائل التي تُوظف لتأمين التفاهم والتعاون على المستوى الدولي، وتعكس الدبلوماسية توازنًا بين القوة والمرونة في التعامل مع التحديات الدولية.

اذا سيتم في هذا المحور تحليل ومناقشة اهم الأطر المفاهيمية والنظرية للدبلوماسية وإدارة النزاعات الدولية والتهديدات، من خلال تقديم تأصيلا لغوي واصطلاحي وضبطها من الناحية الإجرائية والنظرية.

2.1 تعريف الدبلوماسيةDiplomacy

عُرفت الدبلوماسية Diplomacy أول مرة في الحضارات اليونانية، وكان يقصد به تلك الوثائق المطوية التي يتم التبادل بها بين الملوك والحكام لدى الاغريق في معاملاتهم الرسمية، وأطلق المصطلح كذلك على التصاريح التي يمنحها القاضي للأفراد، ويرى هارولد نيكسون (Harold Nicolson بان هذا المفهوم يشتق من الفعل اليوناني Diploma ومعناها يطوي، أي الإشارة الى الوثائق المطوية التي تصدر عن السلطة العليا لدى الرومان لتمنح حاملها امتياز اثناء التنقل عبر طرقها، (سميرة، 2009، صفحة 19).

إذا تعني الدبلوماسية فن الاتصال والتفاعل بين الدول، وهي وسيلة سلمية لحل الخلافات والنزاعات الدولية. يمكن تعريفها بشكل مبسط بأنها فن التفاوض وتعني التمثيل السياسي للبلاد وتصريف شؤونها الخارجية لدى الدول الأجنبية. كما تهدف الى حماية المصالح الوطنية وتعزيز العلاقات الدولية، حل النزاعات وكذا تعزيز التعاون الدولي، وتستخدم الدبلوماسية العديد من الأدوات نوجزها في الاتي:

- المفاوضات :هي أداة أساسية في الدبلوماسية، حيث يجتمع ممثلو الدول للتفاوض حول القضايا المشتركة والوصول إلى حلول مقبولة للجميع.
- الاتفاقيات والمعاهدات :يتم إبرام الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول لتنظيم العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف.
- البروتوكولات الدبلوماسية :هي مجموعة من القواعد والأعراف التي تنظم العلاقات الرسمية بين الدول.
- الدبلوماسية العامة :هي مجموعة من الأنشطة التي تهدف إلى تعزيز صورة الدولة وسمعتها في الخارج.

3.1 مفهوم إدارة التهديدات

تنوع الباحثون في تصنيف طبيعة التهديدات الأمنية، حيث يركز البعض على التهديدات العسكرية المباشرة، بينما ينظر آخرون إلى أبعاد أوسع تشمل التهديدات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية،

والإرهاب والجريمة المنظمة. هذا التنوع يعكس شمولية التهديد الأمني وضرورة مواجهته من خلال استراتيجيات متعددة الأبعاد تجمع بين الدبلوماسية والتدابير الأمنية.

أ.مفهوم التهديد الامني:

من الناحية اللغوية التهديد الأمني يعبر عن نية متعمدة لإلحاق الضرر، حيث يرتبط بكل ما قد يخل بالأمن ويثير القلق. من الناحية الاستراتيجية، يظهر التهديد عندما يصل تعارض المصالح والأهداف القومية إلى مرحلة يستحيل فيها إيجاد تسوية سلمية تُحقق للدول الحد الأدنى من أمنها في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والعسكرية، مقابل عدم قدرتها على موازنة الضغوط الخارجية. في مثل هذه الظروف، قد تضطر الأطراف المتنازعة إلى اللجوء للتهديدات.

إذا التهديد الأمني هو مفهوم ديناميكي يتطور باستمرار مع تغير الظروف العالمية والإقليمية. فهم هذا المفهوم بشكل صحيح هو أمر ضروري لتطوير سياسات أمنية فعالة قادرة على حماية مصالح الدول والشعوب، كما تتنوع التهديدات الأمنية التي تواجه الدول في العصر الحديث، فهي تشمل التهديدات التقليدية مثل الحروب والاحتلال، والتهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب. كما تشمل التهديدات الهجينة التي تجمع بين عناصر من كلا النوعين. هذه التهديدات تتطلب من الدول تطوير استراتيجيات أمنية متكاملة تأخذ في الاعتبار التحديات المتغيرة في البيئة الأمنية الدولية". إن فهم طبيعة التهديدات الأمنية وتصنيفها هو أمر حيوي لضمان أمن الدول والمجتمعات. يجب على صناع القرار أن يكونوا قادرين على تحديد التهديدات الناشئة وتطوير استراتيجيات شاملة لمواجهتها. ويمكن تقديم العديد من التصنيفات للتهديدات الأمنية نوجزها في التالي:

- **التهديدات الفعلية** :هذه التهديدات تمثل الخطر الأكثر إلحاحًا، حيث تشير إلى وجود عمل عدائي مباشر أو تهديد صريح باستخدام القوة.
- **التهديدات المحتملة** :هذه التهديدات تتطلب مراقبة مستمرة، حيث قد تتحول إلى تهديدات فعلية إذا لم يتم التعامل مع الأسباب الكامنة وراءها.
- **التهديدات الكامنة** :هذه التهديدات قد تكون صعبة الكشف عنها، ولكنها قد تشكل خطرًا كبيرًا على المدى الطويل إذا لم يتم معالجتها.
- **التهديدات المتصورة** :هذه التهديدات تعتمد على التوقعات والتقديرات المستقبلية، وقد تكون مبنية على تحليل للسلوك السابق للأطراف المعنية أو على تحولات في توازنات القوى الإقليمية والدولية.

بالإضافة إلى هذه التصنيفات، يمكن إضافة أبعاد أخرى لتصنيف التهديدات الأمنية، مثل:

- **طبيعة التهديد :**
  - تقليدية :تهديدات عسكرية مباشرة.
  - غير تقليدية :تهديدات اقتصادية، سياسية، إعلامية، إرهابية، بيئية، إلخ.
  - هجينة :تهديدات تجمع بين عناصر تقليدية وغير تقليدية.

- **نطاق التهديد :**
  - محلي :يقتصر على حدود الدولة.
  - إقليمي :يشمل دولًا مجاورة أو منطقة جغرافية أوسع.
  - دولي :يشمل دولًا متعددة أو النظام الدولي ككل.
- **فاعل التهديد :**
  - دولة :تهديدات صادرة عن دولة أخرى.
  - غير دولي :تهديدات صادرة عن جماعات غير حكومية، منظمات إرهابية، إلخ.
- **الوقت :**
  - قصير الأجل :تهديدات فورية أو وشيكة.
  - متوسط الأجل :تهديدات قد تظهر خلال السنوات القليلة القادمة.
  - طويل الأجل :تهديدات قد تستغرق عقودًا للظهور.

ب.مفهوم إدارة النزاعات: تعدد مفهوم إدارة النزاعات الدولية ولا يوجد مفهوم شامل ، لكن هناك من يقصد به إيجاد وتفعيل اليات كفيلة بتسوية الخلاف او وضعه تحت السيطرة اثناء بلوغ حالة خلافية بين دولتين مرحلة الاستقطاب وتزايد مستويات التأزم بشكل يهدد الاستقرار الإقليمي او الدولي، كما يقدم رونجر بروكوفيتش Bercovitch Regan تعريفا موجزا لإدارة النزاع حيث يعرفه بانه المساعي التي تباشرها الأطراف المعنية ذاتها او أطرافا ثالثة لتقليص مستويات العداء وإقرار نوع من النظام في العلاقات بين المتنازعين، كما ان الإدارة الناجحة للنزاع تقود الى حل كلي للقضايا الخلافية بما ينجر عنه من تغير في المواقف والسلوكيات او على الأقل التوصل الى تسوية مقبولة او وقف لإطلاق النار مثلما هو معهود في العلاقات بين الدول (سميرة، 2009، صفحة 44).

ج. الفرق بين إدارة النزاع وحل النزاع

بحسب بلومفيلد ورايلي تُعرّف إدارة الصراع على أنها "التعامل الإيجابي والبنّاء مع الاختلاف والتباعد". ويعني ذلك أن إدارة الصراع لا تسعى بالضرورة إلى حل الخلافات بين الأفراد، بل تعتمد مقاربة عملية تهدف إلى إيجاد آليات واتفاقيات تُمكّن الأطراف من العمل المشترك بفعالية رغم استمرار التباينات فيما بينهم. وبدلاً من التركيز على إنهاء الصراع أو تحويله، تُعنى إدارة الصراع بوضع استراتيجيات تحدّ من تأثيراته السلبية، ويمكن تطبيق هذه الاستراتيجيات على مستويات متعددة، سواء بين الأفراد أو المجموعات أو على مستوى النظام ككل. (بلومفيلد، 1998، ص. 7).

ومن المهم الإشارة إلى أن إدارة النزاعات لا ترمي إلى إيجاد حلول نهائية، بل تسعى لتقليل الأضرار التي قد تترتب عن النزاع، من خلال تقديم أدوات تُخفف من حدته. وغالبًا ما تُستخدم هذه المقاربة في النزاعات الممتدة التي تنشأ عن اختلافات عميقة في القيم بين الأطراف، كما تُعد مناسبة أيضًا لنزاعات بيئة العمل، خاصة عندما تكون فرص الحل ضئيلة أو غير ممكنة

على عكس إدارة الصراع، ينطلق حل الصراع من مبدأ أساسي يتمثل في ضرورة تلبية الاحتياجات النفسية العميقة للبشر، والتي تُعد شرطًا لتحقيق رفاهية دائمة. ويُشير منظّرو حل الصراع إلى أن الاكتفاء بإدارة الصراع لا يفي بهذه الاحتياجات، ما يجعل الحل الحقيقي أكثر فاعلية على المدى الطويل. إن حل الصراع يسعى إلى "التوصل إلى اتفاق وحل للمشكلة المطروحة التي تُسبب الأزمة"، وذلك من خلال أدوات مثل تدخل طرف ثالث للمساعدة في إنهاء النزاع. (جون بول ليديراش، 2003، صفحة 33).

ويتميّز حل الصراع بتركيزه على المدى القصير، واهتمامه بالمضمون المباشر للنزاع، حيث يسعى إلى معالجة المشكلات التي تنشأ في العلاقات بين الأطراف. وغالبًا ما يُستخدم لتحقيق نتائج إيجابية بناءة حتى في النزاعات التي تُصنَّف في بدايتها على أنها "نزاعات صفرية"، أي التي لا يعتقد أي طرف فيها بإمكانية الفوز المشترك.

3. الأهمية التاريخية والجيوسياسية لمنطقة الساحل الافريقي

لطالما شكّلت منطقة الساحل الإفريقي مجالًا ذا أهمية جيوسياسية واستراتيجية متزايدة عبر التاريخ المعاصر، نظراً لموقعها الحيوي الذي يجعل منها حلقة وصل بين شمال القارة وجنوبها، وتمتد هذه المنطقة على شكل حزام جغرافي واسع من المحيط الأطلسي غربًا إلى البحر الأحمر شرقًا، في مساحة تفوق 3 ملايين كلم²، عابرةً أراضي دول كبرى مثل موريتانيا، مالي، النيجر، تشاد، والسودان، مشكلة بذلك طريقًا بريًا استراتيجيًا يربط بين المغرب العربي وإفريقيا جنوب الصحراء.

لقد مكّن هذا الامتداد الجغرافي الساحل الإفريقي من التحكم في شبكة الطرق التجارية التاريخية العابرة للصحراء، كما أضفى عليه طابعًا استراتيجيًا جعل منه نقطة تقاطع لمصالح القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب ذلك، تتمتع المنطقة بثروات طبيعية ومعدنية هائلة، تشمل احتياطات معتبرة من الألماس والنحاس (بما يُقدّر بـ27.3 مليون طن)، واليورانيوم (خاصة في النيجر بـ280 ألف طن)، فضلًا عن الذهب، الزنك، الكوبالت، الرخام، وخام الحديد (في موريتانيا بـ100 مليون طن). كما تُعدّ المنطقة غنيّة بالموارد المائية، إذ يخترقها نهر النيجر، ثالث أطول أنهار القارة، ونهر السنغال، الذي يحتل مكانة بارزة ضمن شبكة الأنهار الإفريقية.

وبفعل ما تشهده المنطقة من تزايد في الأزمات المرتبطة بندرة المياه وتغير المناخ، أضحت هذه الثروات الطبيعية والمائية مصدرًا متجددًا للتنافس الدولي، في ظل توقعات بأن تتحول إلى بؤر توتر مستقبلي، وفي المقابل، عرفت منطقة الساحل خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية وأمنية عميقة، خصوصًا بعد انتهاء الحرب الباردة وبروز تهديدات جديدة مرتبطة بالجريمة المنظمة، الهجرة غير النظامية، والتطرف العنيف. ومع أحداث 11 سبتمبر 2001، دخلت المنطقة مرحلة جديدة من التعاطي الدولي، حيث باتت ساحة مركزية في سياسات مكافحة الإرهاب، ما زاد من تعقيد التوازنات الداخلية والإقليمية، وجعل من مسألة السيادة والدولة الوطنية محل اختبار دائم.

وفي ضوء هذه التطورات، تحوّلت منطقة الساحل إلى فضاء استقطاب متصاعد بين القوى الكبرى، لا سيما في ظل التنافس الأوروبي-الأمريكي المتزايد على النفوذ والمصالح الاستراتيجية. وهكذا، فإن أهمية

الساحل الإفريقي لم تعد محصورة في بعدها الجغرافي أو الاقتصادي، بل أصبحت تتجلى أيضًا في بعدها السياسي والأمني، لتُشكل إحدى أهم بؤر الرهانات الجيوسياسية في القارة الإفريقية والعالم.

4. طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل الافريقي

شهدت منطقة الساحل الافريقي في الآونة الأخيرة عدة ازمات سياسية وأمنية خطيرة، ولعل أبرزها الهجرة السرية، الإرهاب العابر للحدود إضافة الى التجارة غير الشرعية للسلاح، اذا وفي عصر التهديدات غير المتماثلة والتغيرات الإقليمية العابرة للحدود، تشعر الجزائر بضغط من بيئتها المباشرة، بحيث لم تحظَ القضايا الساحلية بمثل هذه الساحة السياسية والإعلامية والأكاديمية في الجزائر. يمكن تفسير هذا الانشغال من خلال وضع أمني إقليمي غير مسبوق، فليس هناك أي من حدود الجزائر، باستثناء الحدود البحرية، آمنة أو مستقرة، حيث تضاف إلى انتشار الجماعات المسلحة من الشرق إلى جنوب الجزائر شبكات تهريب المخدرات من الغرب. سابقاً، كانت هناك أنظمة استبدادية لكنها مستقرة في تونس وليبيا، وفي مدى أقل في موريتانيا والنيجر، مما وفر ضمانة للتحكم المزدوج في الحدود. ولكن، استبدلت الاستقرار الاستبدادي بإعادة تشكيل سياسية هشة أو فراغ مؤسساتي فوضوي (Hamadouche, 2014, p. 105)، في هذ النقطة سيتم التطرق الى طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة بمنطقة الساحل على النحو التالي:

1.4 تفاقم الهجرة السرية عبر الحدود

تعتبر ظاهرة السرية من أبرز المعضلات الجديدة التي تطورت بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة الماضية والتي انعكست مباشرة على الأمن الوطني الجزائري، حيث أصبحت الجزائر تمثل نقطة عبور للمهاجرين غير الشرعيين، هذه الظاهرة اثرت بشكل كبير ومباشر على عدم الاستقرار السياسي الوطني خاصة إرتباطها بشبكات تهريب البشر والجرائم المنظمة كالتزوير وإدخال العملات التي تُروج في السوق الموازية، وتهريب والمتاجرة بالمخدرات وكذا تزوير العملات الوطنية، كما ينشط المهاجرين في نهب الآثار والتحف الفنية والتراث المادي، وانعكست الظاهرة على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية خاصة بارتفاع نسب البطالة وانعدام فرص العمل لليد العاملة الوطنية. (بوسكين، 2014، صفحة 221)

كما تشكل الجزائر بوابة افريقيا اتجاه الدول الاوربية، انطلاقا من ولاية "جانت"، والتي يتخذها المهاجرين السريين من دولتي النيجر ومالي وحتى بوركينافاسو، و "الطوغو" وغانا، و بعدها نحو ليبيا وصولا الى أوربا الغربية، وتنعكس الهجرة السرية من خلال:

- اختلاط المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية العبر وطنية
- انتشار المخدرات والآفات الاجتماعية وذلك حتى يتمكن هؤلاء المهاجرين من تمويل رحلاتهم.
- الكثير من المهاجرين يقضون حتفهم في الصحراء نتيجة للعطش والضياع وسط الرمال.

2.4 التهديدات الإرهابية:

يشكل التهديد الإرهابي هاجسا خطيرا على دول الجوار خاصة بالنسبة للجزائر، فقد عانت من الإرهاب الذي وصل إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية خاصة مع فترة تسعينيات القرن العشرين، ورغم

تقلصه وانحساره في السنوات الأخيرة وتراجع العمليات الإرهابية في الجزائر، إلا انه مزال يُشكل تهديداً لأمن الجزائر خاصة في ظل أخذه لأشكال وأنماط جديدة، كما انه لم يُعد إرهاب محلي المصدر بل تعددت وتنوعت مصادره خاصة من البيئة الإقليمية للجزائر (بوسكين، 2014، صفحة 199).

فقد أدى تصاعد نشاط تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي (AQMI) إلى زيادة المخاوف من عدم الاستقرار في المغرب العربي ومنطقة الساحل. ففي السنوات الأخيرة، نفذت وحدات AQMI العديد من العمليات في شمال موريتانيا ومالي والنيجر وجنوب الجزائر، والتي شملت اختطاف الأجانب، وتهريب السيارات والسجائر، وتجارة المخدرات والأسلحة. بالنسبة للبعض، فإن دوافع AQMI ذات طبيعة إجرامية بحتة أكثر منها سياسية أو دينية. والدليل على ذلك هو مشاركة عضو فيAQMI ، عبد الكريم الطارقي الملقب بـ"الطوارقي"، في قمة مع تجار المخدرات الكولومبيين في غينيا بيساو في أكتوبر 2010. (AMMOUR، 2012، صفحة 1)

تعتبر عمليات الاختطاف مصدر دخل كبير لتنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي(AQMI) ، حيث تُقدّر العائدات بحوالي 70 مليون دولار منذ عام 2006. وقد مكّن ذلك التنظيم من الحصول على كميات كبيرة من الأسلحة وتكديس ثروات هائلة. تزايد عمليات الاختطاف يشكل تهديدًا للسياحة المحلية والاستثمارات، مثل مشروع خط أنابيب الغاز العابر للصحراء بين نيجيريا والجزائر عبر النيجر، الذي كان من المقرر أن يبدأ العمل به في عام 2015. (AMMOUR، 2012، صفحة 1)

3.4 الجريمة المنظمة:

تعتبر هذه الظاهرة إحدى مجالات الاهتمام الأمني غير التقليدي، وبما تمثله من تهديد لأمن البشر ورفاهيتهم وكرامتهم، فضلاً عن تهديدها لأمن الدول التي تنشط عبرها، ويمكن التمييز بين المنظمات الإجرامية الداخلية وتلك العابرة للحدود الوطنية هي جريمة خطيرة ارتكبتها جماعة إجرامية منظمة ومتشعبة في أكثر من بلد، والسبب وراء ارتكابها هو المنفعة المالية أو تحقيق هدف غير شرعي، ومن هذه الجرائم الإتجار في المخدرات أو غسيل الأموال وتزييفها، والاتجار في البشر وسرقة الأعمال الثقافية وتهريبها، وجرائم المعلومات(الجرائم الالكترونية)، والاتجار غير المشروع في المواد البيولوجية والنووية، بالإضافة إلى الأسلحة النارية وأنشطة الإرهاب. (اسماعيل، 2011، صفحة 11)

وتُشير الأبحاث والاحصائيات إلى أن نحو25 بالمئة سنة 2007 و13 بالمئة سنة 2009 من الكوكايين الذي وصل إلى أوربا مر عبر دول إفريقيا الغربية بقيمة إجمالية تقدر ب 800 مليون دولار أمريكي أي ما نسبته 0.2 من الناتج الداخلي الخام لدول غرب ووسط إفريقيا في سنة 2009 وعموماً فإن تجارة التهريب تُدر مداخل كبيرة قد تفوق الناتج الداخلي الخام لبعض دول المنطقة (اسماعيل، 2011، صفحة 203) ، إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يُشكل مصدراً من مصادر عدم الاستقرار بين دول المنطقة (اسماعيل، 2011، صفحة 203)

5.4 الاتجار غير المشروع بالأسلحة:

ازداد خطر عدم الاستقرار بشكل كبير بعد انتشار الأسلحة عقب سقوط نظام القذافي. فقد عززت هذه الأسلحة، التي نُهبت من مخازن الأسلحة الليبية، وعودة المرتزقة المتمرسين، من قدرات تنظيمAQMI ، وزادت من عنف الأنشطة غير القانونية، ورفعت من خطر حدوث تمرد في دول الساحل. (انظر الجدول رقم 1) كما شهدت المنطقة عودة قوية للجماعات المتمردة من الطوارق في شمال مالي، واندلاع المواجهات. (AMMOUR، 2012، صفحة 1)

اذا تعد تجارة الأسلحة عاملًا رئيسيًا في تغذية النزاعات المسلحة المحيطة بالحدود الوطنية الجزائرية، إذ أن النزاع في مالي والنيجر و وهو الأكثر خطورة حيث يحدث بين القوات الحكومية و"جماعات الطوارق" التي تتواجد أيضًا في الإقليم الجزائري، ومن أخطر الجوانب المتعلقة بتجارة الأسلحة هو التقاء منظمات الجريمة الدولية بالإرهاب الدولي في المنطقة، حيث يتم تسليح المجموعات الإرهابية عبر قنوات الجريمة الدولية. وهذا يتيح للجماعات المتطرفة استخدام هذه الأسلحة لترهيب الدول وشعوبها في مناطق متعددة، لتحقيق أهدافها السياسية وتطبيق رؤاها الأيديولوجية من خلال الهجمات المسلحة والتفجيرات "الإرهابية". وهو ما شهدته الجزائر خلال العشرية السوداء وبعدها، مثل الهجمات التي نفذتها القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على مقر قصر الحكومة والمجلس الدستوري في عامي 2006 و2007.

جدول رقم 01: مقارنة بين ميزانيات الدفاع والقوات المسلحة في الساحل–(2009 2010)

COMPARAISON DES BUDGETS DE DÉFENSE ET DES FORCES ARMÉES AU SAHEL (2009–2010)		
Pays	Dépenses militaires en millions de dollars	Forces armées
Algérie	5 300	147 000
Burkina Faso	110	11 200
Tchad	436	23 350
Mali	174	7 750
Mauritanie	115	15 870
Niger	53,1	5 300

SIPRI Yearbook 2010: Armaments, Disarmaments and International Security (Stockholm: SIPRI, 2010); The Military Balance 2010 (London: International Institute for Strategic Studies, 2010).

5. آليات الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية ودورها في إدارة التهديدات الأمنية بالساحل الافريقي

تُشكل القارة الافريقية مجالاً حيوياً لحركة الدبلوماسية الجزائرية، وبما ان الموقع الجغرافي للدولة يحدد طبيعة التهديدات الامنية التي تهدد امنها القومي، فان موقع الجزائر الجغرافي بجوار منطقة الساحل الافريقي في الجنوب، يفرض عليها الاهتمام بما يحدث في هذه المنطقة التي يطلق عليها جيوبوليتيكيا تسمية قوس الازمات الذي يربط جغرافيا السودان بموريتانيا مرورا بمالي، التشاد والنيجر.

كما تتمتع الجزائر بموقع محوري ومؤثر على الساحة الدولية، يعود جزء من أهميته إلى موقعها الجغرافي المتميز. فهي تشكل حلقة وصل بين أوروبا، إفريقيا، والعالم العربي، مما يمنحها أهمية استراتيجية تجارية وعسكرية على مر العصور. وقد أكّد الرئيس الأمريكي جون كينيدي الأهمية الاستراتيجية للجزائر بقوله: "الجزائر هي مفتاح شمال إفريقيا (الغرام، 2016، صفحة 170).

وعلى الرغم من خطورة التهديدات العابرة للحدود وعواقبها، فإن التعاون الأمني الإقليمي لا يزال مجزأً. تبدو الجزائر في موقع جيد لتولي دور القيادة في هذا المجال. كونها أكبر دولة في المغرب العربي، تقع الجزائر عند تقاطع البحر الأبيض المتوسط والعالم العربي وأفريقيا. وهي عضو في عدة منظمات دولية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي، والجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، وحوار البحر الأبيض المتوسط التابع للناتو، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.(NEPAD) ، فمع احتياطات مالية تصل إلى 200 مليار دولار وموارد من النفط والغاز تمثل 97% من صادراتها، تُعتبر الجزائر أغنى دولة في المنطقة. إذ تخصص الجزائر ستة أضعاف الميزانية العسكرية مقارنة بجميع الدول الساحلية مجتمعة (انظر الجدول)، وتعتبر أيضاً الدولة الأكثر تجهيزًا وتدريبًا عسكريًا (AMMOUR، 2012، صفحة 2).

1.5 الوساطة ودورها في إدارة التهديدات الأمنية بمنطقة الساحل

تحتل إفريقيا، وخاصة منطقة الساحل الإفريقي، مكانة محورية في الإستراتيجية الأمنية الجزائرية نظرًا لأهميتها الكبيرة في الحفاظ على الأمن القومي. فمنذ ستينيات القرن العشرين، اعتبرت الجزائر منطقة الساحل مصدرًا محتملاً للتهديدات الأمنية. ومع تصاعد حركات التمرد، لا سيما "الطوارق" في شمال مالي والنيجر خلال التسعينيات، بدأ هذا التهديد يظهر بشكل أكثر وضوحًا. ويمكن ايجاز اهم ادوار الوساطة الجزائرية في منطقة الساحل الافريقي على النحو التالي:

أ-الوساطة الجزائرية لتسوية النزاع المالي البوركيناني : لقد تدخلت الجزائر من اجل تسوية الحدود بين هذين البلدين، من خلال العمل على احالته على محكمة العدل الدولية وتفعيل التسوية السلمية وقد نجحت في تجنيب لدولتين الدخول في الحرب..

ب-الوساطة الجزائرية بين السينغال وموريتانيا : لقد بذلت الجزائر جهدا كبيرا من أجل إخماد هذا النزاع الحدودي إلى جانب مساعي كل من المغرب وفرنسا أين تم إخماد هذا النزاع.

ج-الوساطة الجزائرية في تشاد :سعت الجزائر الى تحقيق الصلح عن طريق ابعاد التدخل الأجنبي بين الأطراف المتنازعة في مالي من خلال جمع الفرقاء بين الحكومة والمعارضة، من خلال مشروع المصالحة، وقد عبرت عنه الجزائر في بيان لوزارة خارجيتها لإنه يشكل بداية رد على أحد المتطلبات الثابتة لإفريقيا والجزائر تتابع ببالغ الاهتمام كافة التطورات في هذه الأرض الأفريقية " (تيغزة، 2017، صفحة 15)

2.5 إدارة الازمات للفشل الدولاتي في دول الجوار الإقليمي

ترى الجزائر أن نهجها، الذي تشكل خلال الحرب الأهلية العنيفة في التسعينيات، يمنحها الأفضلية. ومع ذلك، تنظر الدول الساحلية بقلق إلى التركيز الذي تضعه الجزائر على البعد العسكري، والذي يتجاهل

الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعتبرها مترابطة مع التهديد. (AMMOUR، 2012، صفحة 2)

كما تبرز أهمية الموقع الجغرافي للجزائر في سياستها الخارجية الموجهة نحو الدائرة الإفريقية من خلال سعيها للمساهمة في حل الأزمات السياسية التي تعصف ببعض دول المنطقة، وحرصها على تعزيز الأمن والسلم فيها. تعمل الجزائر على لعب دور أساسي في الترتيبات الأمنية الإقليمية، ويُعزى اهتمامها المتزايد بالقضايا الإفريقية، ولا سيما الأمنية منها، إلى الحدود البرية الشاسعة التي تربطها بدول تقع ضمن "قوس الأزمات". فعلى وجه الخصوص، تشكل الطبيعة الطبوغرافية للحدود الجنوبية للجزائر مع منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مع مالي والنيجر، عاملاً محورياً في دفع الجزائر للتركيز على أمن هذه المنطقة.

أ- ازمة دولة مالي: بدأت الأزمة في 17كانون الثاني/يناير 2012 حين هاجمت الحركة الوطنية لتحرير "الأزواد" عدداً من المدن المالية ومن بينها"مناكا" الواقعة قرب الحدود مع النيجر و"وتساليت"على الحدود مع الجزائر ، تُعتبر الأزمة في مالي (عائشة، 2017، صفحة 112) من أبرز الأبعاد الأساسية المرتبطة بأزمة بناء وفشل الدولة، إذ أن هناك هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية(وهي الصفة المشتركة بين الأنظمة السياسية الإفريقية)، ويرتبط هذا البعد أيضاً بالجانب التاريخي السياسي حيث أن تشكيل الدولة الوطنية في هذه المنطقة أبعد الكثير من الهويات أو الأقليات والتي لم تدمج في نظام الدولة، كما لم تستفد من التنمية التي تمركزت في العواصم فقط على قلتها، أي أن المناطق الأخرى كانت بعيدة من صنع القرار، ففي الأزمة المالية لم يُدمج الرئيس"تومانو توري" الطوارق في العملية السياسية وأبعدهم عن المشاركة في القرار السياسي وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، كما أن مشكلة الازواد (عائشة، 2017، صفحة 112)تصنف حسب الخبراء السياسيين، بأنها من النزاعات المتجددة أي أنها موجودة وخامدة ولكن عندما تجد البيئة المواتية تطفو على السطح، لذا يمكن تلخيص ما يجري في مالي في انه ضعف بناء دولة مركزية في الساحل، وضعف إدماج الهويات المنفصلة عن مشاركتها في السلطة (عائشة، 2017، صفحة 107)

يُعتبر الامتداد الصحراوي الواسع لهذه الحدود، الذي يتسم بانبساطه وعدم وجود عوائق طبيعية مثل الجبال، إضافة إلى انخفاض الكثافة السكانية في المناطق الجنوبية القصوى، حيث تفصل بين التجمعات السكانية مسافات تصل إلى 700 كيلومتر، نتيجة لظروف المناخ الجاف وصعوبة الحياة هناك، من بين العوامل التي تجعل هذه الحدود عرضة للاختراق والعبور غير الشرعي. هذا الوضع يؤدي إلى تدفق موجات الهجرة غير الشرعية، خاصة عبر الحدود المالية-الجزائرية، حيث أصبحت الجزائر في السنوات الأخيرة بلد عبور ومقصد للمهاجرين غير الشرعيين من دول إفريقيا جنوب الصحراء، سواء للاستقرار فيها أو للوصول إلى دول أخرى مثل ليبيا، تونس، المغرب، أو حتى التوجه نحو أوروبا، بالإضافة إلى ارتباط الأمر بأنشطة الجماعات الإرهابية.. (عائشة، 2017، صفحة 120)

ب- الأزمة الليبية: تُعتبر إفريقيا ومنطقة الساحل على وجه الخصوص مرتعاً لانتشار الأسلحة منذ عدة عقود بفعل الصراعات والحروب التي شهدتها المنطقة وتزداد خطورة هذا التهريب في الوقت الذي تتلاشى

فيه سلطة الحكومة المركزية في ليبيا بعد انهيار نظام القذافي، وتنشط الشبكات والجماعات على حدود ليبيا البرية التي تزيد على أربعة آلاف كلم، وضمن أفراد هذه الشبكات رجال من الصحراء وعارفون بتضاريسها، وهو ما سهل توصيل الأسلحة الليبية لنقاط توتر عديدة في مالي والنيجر والسودان وإفريقيا الوسطى وتونس والجزائر وغيرها ووصل السلاح الليبي المهرب إلى 14 دولة حسب بعض التقارير التي تؤكد أيضاً على أن هذا السلاح في إفريقيا يُقدر ب100 مليون قطعة.

3.5 تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية والأمنية في منطقة الساحل

عدم التدخل، والسيادة، وأولوية الإقليمي على الدولي، وأولوية الحلول السياسية على التدخلات العسكرية، تشكل العمود الفقري للسياسة الخارجية والأفريقية للجزائر. ومن هنا يأتي ارتباط الجزائر بتعزيز دور منظمة الاتحاد الأفريقي، سواء في حل النزاعات على القارة أو في إنشاء آليات محلية لتطوير البلدان الأفريقية. ومن المهم أن نلاحظ أن كلتا المهمتين تخضعان لقواعد احترام سيادة الدول وحدودها الناتجة عن إنهاء الاستعمار. لذا، ليس من قبيل الصدفة أنه في النزاعات الليبية والمالية، على سبيل المثال، تفضل الجزائر إشراك مجلس السلم والأمن للاتحاد الأفريقي. (Hamadouche, 2014, p. 106)

1.3.5 المقاربات الاقتصادية والتنموية:

تُولي الجزائر اهتمامًا متزايدًا للدبلوماسية الاقتصادية باعتبارها ركيزة أساسية في سياستها الخارجية، حيث عملت على توظيف دبلوماسيين ذوي كفاءة في المجالات الاقتصادية والتجارية بهدف دعم علاقاتها الاقتصادية مع الخارج، وتمتاز هذه الدبلوماسية بانخراط فاعلين غير حكوميين، كالشركات والمستثمرين ومجموعات الضغط الاقتصادي، الذين أصبح لهم دور مؤثر في رسم السياسات التجارية ووضع استراتيجيات لجذب الاستثمارات وتعزيز التجارة الخارجية.

وتتزامن هذه التوجهات مع التحديات الناتجة عن تراجع عائدات النفط، مما دفع الجزائر إلى البحث عن بدائل لتنويع اقتصادها، خاصة من خلال التوجه نحو الأسواق الإفريقية والمغاربية التي تتيح فرصًا كبيرة لتسويق المنتجات الوطنية، سواء الصناعية أو الغذائية، وكذلك للاستثمار في قطاعات واعدة كالفلاحة والصناعات التحويلية.

وبفضل قدراتها الصناعية وشركاتها الكبرى مثل سوناطراك وسونلغاز، تمتلك الجزائر المؤهلات اللازمة لإطلاق مشاريع استراتيجية في إفريقيا، إلى جانب دعم القطاع الخاص للاستثمار في مجالات حيوية كالصناعات الغذائية والصيدلانية، التي تمثل حاجة ملحة في القارة، وتسعى الجزائر من خلال هذه السياسة إلى تحقيق جملة من الأهداف العملية، من أبرزها:

أ. فتح أسواق جديدة لتسويق المنتجات الجزائرية الى القارة الافريقية ودول الجوار بالساحل الافريقي، خاصة الزراعية والصناعية، تفاديًا لتكدّس الإنتاج المحلي وما يترتب عنه من خسائر.

ب. جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تحسين صورة الجزائر كبيئة استثمارية واعدة والترويج لمزاياها الاقتصادية.

ت. تعزيز الأمن الاقتصادي عبر دعم الصادرات غير النفطية، التي شهدت نموًا ملحوظًا، مع مؤشرات إيجابية لاستمرار هذا النمو مستقبلاً.

2.3.5 المقاربات الامنية

في السنوات الأخيرة، ومع تفاقم الأزمة في شمال مالي منذ عام 2013 وانتشار الجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة، تضاعفت التحديات الأمنية التي فرضها هذا الجوار الجغرافي على الجزائر. أصبحت منطقة الساحل الإفريقي مصدرًا رئيسيًا للتهديدات التي تستهدف الأمن الوطني، مما دفع الجزائر إلى تعزيز اهتمامها بجوارها الإفريقي والبحث عن حلول طويلة الأمد للحفاظ على استقرار المنطقة.

هذا يبرز أهمية البعد الأمني في تفسير دور الجزائر في إفريقيا، خاصة منذ بداية التسعينيات، حيث تسعى إلى الحد من تداعيات الأزمات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة (صاليحة، 2018، صفحة 107) بعيدا عن التدخل الأجنبي، اختارت الجزائر تفعيل خيار الدبلوماسية الأمنية لمواجهة التهديدات الناجمة عن أزمات المنطقة، مع الحفاظ على ثوابت سياستها الخارجية. تسعى الجزائر، من خلال هذا النهج، إلى حماية أمنها القومي وتعزيز دورها الإقليمي في فضائها المغاربي ومنطقة الساحل الإفريقي. فهي تعمل على تعزيز التنسيق والتعاون الأمني مع دول الساحل الإفريقي من جهة، ومع دول جوارها المغاربي من جهة أخرى.

زاد اهتمام الجزائر بالتعاون الإقليمي في سياستها الإفريقية بشكل ملحوظ نتيجة التهديدات الأمنية الخطيرة والمعقدة التي تواجه منطقة الساحل الإفريقي، خاصة بعد الأزمة الليبية في عام 2011 والأزمة المالية في عام 2013. أدركت الجزائر ضرورة تبني نهج تعاوني مع دول الجوار في منطقة الساحل الإفريقي للتعامل مع هذه التهديدات ضمن أطر ومؤسسات إقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومجلس الأمن والسلم الإفريقي.

يعكس هذا النهج التعاون الجزائري في السياسة الخارجية، حيث تسعى الجزائر لتعزيز التعاون الأمني مع دول الساحل الإفريقي لمواجهة التهديدات الأمنية المرنة والمعقدة التي تتجاوز الحدود. وتظهر معالم هذا التوجه من خلال تعزيز دور المنظمات الإفريقية القائمة، بالإضافة إلى إنشاء آليات واستراتيجيات تعاونية جديدة على المستوى الثنائي أو الجماعي مع دول المنطقة. هذا التوجه يعزز التعاون الإقليمي ويجسد رؤية الجزائر لمقاربة أمنية إقليمية أكثر شمولية وفعالية.

في ضوء هذا الفهم، سعت الجزائر إلى وضع خارطة طريق خلال قمة مارس 2011 التي عُقدت في الجزائر، حيث جمعت سبع دول إفريقية معنية بالمنطقة. وقد ركزت المبادئ التي حددتها الجزائر في هذه القمة على ضرورة تكثيف جهود التنسيق الإقليمي فيما بينها.

كما دعمت الجزائر ضرورة إيجاد آليات للتنسيق الاستخباراتي والأمني بين الدول المعنية، مع دعم المبادرات التنموية مثل مبادرة "النيباد". دافعت الجزائر عن هذه المبادرة طيلة عشر سنوات، انطلاقًا من رؤيتها بأن التنمية هي السبيل الأمثل لمعالجة التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه المنطقة، وبالتالي القضاء على الظواهر السلبية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة (قوي، 2018، صفحة 7).

و تقوم الجزائر أيضا في إطار سعيها لتقديم مقاربة ناجعة لحل أزمات فضائها الإفريقي بتسويق مقاربة المصالحة الوطنية خاصة على مستوى هيئة الأمم المتحدة التي تبنتها خلال عقد التسعينات لحل أزمتها الداخلية، ونظرا للنتائج التي حققتها هذه التجربة في استتباب الأمن والاستقرار الداخلي في الجزائر، ترى هذه الأخيرة في هذه المقاربة حلا ناجحا ومناسبا للأزمة الليبية والأزمة المالية (صاليحة، 2018، صفحة 337) وبالتالي تشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية كافة الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006) ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات.

بسبب طبيعته، يُعتبر الإقليم الجزائري معرضًا للخطر ومن المستحيل فعليًا تأمينه انطلاقا من الاعتبارات التي تدافع عنها الجزائر بنفس القوة (المبادئ المدافعة مقابل واقع الأرض)، يمكن استعراض اهم هذه الاعتبارات المتعلقة بالساحل على النحو التالي (Hamadouche، 2014، صفحة 111):

- يواجه الحفاظ على مبدأ عدم التدخل خارج الحدود اعتراضين رئيسيين. الأول هو وجود قرار من مجلس الأمن ومن الاتحاد الإفريقي يدعو إلى تدخل إقليمي ضد الجماعات الإرهابية في شمال مالي. ومع ذلك، تُشير الجزائر إلى مجلس الأمن والاتحاد الإفريقي كمصادر شرعية مطلقة؛ والثاني هو أن هذا التدخل لم يعد يُعتبر تدخلًا عندما يأتي من الدولة الشريكة، التي تواجه تهديدات لا تستطيع مواجهتها بمفردها.
- مبدأ عدم التدخل الخارجي لا يتماشى مع أولوية التعاون الإقليمي على التعاون الدولي، الذي تم رفعه إلى مرتبة استراتيجية ذات أولوية؛ لكن في غياب التعامل الإقليمي مع الطوارئ، يصبح التدخل الخارجي أمرًا لا مفر منه.
- مبدأ أولوية التعاون الإقليمي يتعارض مع استمرار التوترات مع المغرب، مما يؤدي إلى استبعاد متبادل للمبادرات الإقليمية التي تتخذها الجزائر والمغرب. يبدو أن هذا الاستبعاد المتبادل يزداد حدة بفعل صراعهم على النفوذ في الساحل، لأنه في سياق إقليمي آخر، مثل "الحوار 5+5"، يعرف الخصمان كيفية العمل كشركاء.
- يصعب التوفيق بين مبدأ الرؤية الشاملة (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية) لحل النزاعات في الساحل مع صياغة وتنفيذ استراتيجية أمنية.
- مبدأ أولوية الحل السياسي على الخيار العسكري يتناقض مع الفهم الأمني ومبدأ عدم التفاوض مع الجماعات الإجرامية.

6.الخاتمة:

نستنتج في نهاية هذه الوقة البحثية بأن التحديات التي تواجهها الدبلوماسية الجزائرية في الساحل الافريقي تتعلق أساساً بتعقيدات الوضع الإقليمي من جهة والهشاشة الداخلية والفشل الدولاتي لبعض الدول من جهة أخرى، فالجزائر وفي إطار مقاربتها الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي، ركزت على تفضيل الآليات السياسية والدبلوماسية والتنموية بدلاً من الحلول العسكرية للتصدي لمعظم التهديدات في هذه المنطقة، كما تبنت منهجًا شاملاً لإدارة المخاطر، يجمع بين مفهومي "الأمننة" و"الأنسنة"، بهدف تعزيز منطق الأمن الإنساني.

لقد أصبحت الجزائر تُولي اهتمامًا متزايدًا لسياستها الإفريقية، واضعة في صلب أولوياتها هدفًا مركزيًا يتمثل في حماية أمنها القومي، إلى جانب السعي للعب دور إقليمي فاعل في ترسيخ الأمن والسلم وتحقيق التنمية في القارة، وقد أدى هذا التوجه إلى تغليب البُعد الأمني على توجهات السياسة الخارجية الجزائرية في علاقتها بالدائرة الإفريقية، لا سيما خلال العقود الأخيرة.

ويأتي هذا التوجه إدراكًا من صانع القرار الجزائري لحجم وخطورة التهديدات والتحديات التي تميز البيئة الإقليمية، خصوصًا في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وما تشكله من تهديد مباشر لمختلف أبعاد الأمن القومي الجزائري. واستجابةً لتغيرات البيئة الداخلية وضغوط السياق الدولي.

كما أن تأثير الدبلوماسية الاقتصادية بما فيها الموارد الاقتصادية في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية لا يعتمد فقط على حجم هذه الموارد، بل يرتبط أساسًا بمدى قدرة الدولة على توظيفها تكنولوجيًا بما يخدم التنمية ويعزز مكانتها إقليميًا ودوليًا، هذا التوظيف الفعّال للموارد هو ما يجعل من الجزائر قوة اقتصادية ذات وزن، الأمر الذي ينعكس بشكل إيجابي على قدرتها في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

إذا يبقى التعاون الأمني في منطقة الساحل موضوعًا معقدًا بالنسبة للجزائر، وبينما تدرك الجزائر أهمية هذا التعاون لأمن المنطقة، فإن حساباتها السياسية والأيديولوجية تظل عائقًا أمام الانخراط الكامل في هذه الجهود، في حين تؤكد الجزائر على أهمية الأمن المشترك والتعاون الإقليمي، إلا أن ممارساتها غالبًا ما تُظهر ترددًا في الانخراط الكامل في المبادرات الأمنية التي تشمل تدخلًا مباشرًا، فهي تحرص على الحفاظ على سيادتها واستقلالها في اتخاذ القرارات، مما يجعلها متحفظة في التعاون الأمني المتعدد الأطراف، خاصة عندما يتعلق الأمر بالتدخل العسكري.

ولعل اهم التوصيات التي خلصت اليها الدراسة، هو ضرورة السعي الى تجسيد سياسة خارجية مبنية على المزاوجة بين المقاربات الأمنية والاقتصادية على حد سواء، فالسياسة الخارجية الجزائرية في الساحل الافريقي يجب أن تبنى على الواقعية والبرغماتية لتحقيق أهدافها، وعليه لابد من أن ترتكز على رؤية واضحة الأهداف والمعالم، ووسائل لتجسيدها على ارض الواقع، وذلك من خلال:

- ضرورة تثمين مبدأ الدبلوماسية الإنسانية بدول الجوار الإقليمي للساحل والصحراء باعتباره مبدأ قائم على احترام حقوق الإنسان، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وباعتبار ذلك مدخلًا

لتحقيق الأمن الوطني والقومي على حد سواء.

- ضرورة توظيف الدبلوماسية الاقتصادية مثل فتح الأسواق الوطنية على التجارة الحرة باتجاه افريقيا، فقوة الدول اليوم تُقاس بمدى قوة اقتصاداتها، كما باتت المصالح الاقتصادية محركًا رئيسيًا للعلاقات الدبلوماسية.
- توحيد الجبهة الداخلية من خلال توحيد السياسات الوطنية باتجاه الامن الوطني والقومي.
- من الضروري وضع استراتيجية جزائرية في الساحل وفق التنسيق المتبادل بين العقيدة الأمنية العسكرية والمدنية من خلال اتخاذ قرارات متسقة ووسائل مناسبة .

7.قائمة المراجع:

المراجع بالعربية

- اسراء احمد اسماعيل. (2011). الجريمة المنظمة وتحديات الامن في المنطقة العربية. السياسة الدولية، 13.
- جهاد الغرام. (2016). الدور الاقليمي للجزائر في افريقيا. مجلة افاق لعلم الاجتماع، 170.
- مماد صاليحة. (2018). محددات وتوجهات السياسة اتجاه دوائر محيطها الافريقي. جامعة وهران 2، الجزائر.
- بوحنية قوي. (2018). استراتيجية الجزائر تجاه التطورات الامنية في الساحل الافريقي.
- زهرة تيغزة. (2017). الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في القارة الافريقية. المجلة للدراسات السياسية.
- سليم بوسكين. (2014). تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري. بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر.
- محمد بن عائشة. (2017). تطور الازمة في منطقة الساحل الافريقي وابعاد اهتمام الجزائر بالمنطقة. مجلة العلوم السياسية والقانون.
- ناصري سميرة. (2009). الاليات الدبلوماسية الجديدة في ادارة النزاعات الدولية بعد الحرب الباردة. بسكرة: جامعة محمد خيضر.
- بلومفيلد، د. ورايلي، ب. (1998). الطبيعة المتغيرة للصراع وإدارته. في: هاريس، بيتر ورايلي، بن (المحرران). الديمقراطية والصراع المتجذر: خيارات للمفاوضين *.المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، ستوكهولم، السويد* ، الصفحات 7-28، متوفر على الرابط التالي:

https://researchrepository.murdoch.edu.au/id/eprint/36911/1/democracy-and-deep-rooted-

- ليديراش، ج. ب. (2003) .*الكتاب الصغير لتحويل الصراع* .متوفر على الرابط التالي: https://berghof-foundation.org/library .

باللغة الأجنبية

- AMMOUR, L. A. (2012). La coopération de sécurité au Maghreb etau Sahel : l'Ambivalence de l'Algérie. *BULLETIN DE LA SÉCURITÉ AFRICAINE*, 1.
- Hamadouche, L. D. (2014). L'Algérie et la sécurité au Sahel:lecture critique d'une approche paradoxale. *confluences méditerranée*, 105.